مجلة جامعة الملك سعود، م٢٢ ، العلوم الزراعية (١) ، ص ص ٣-١٥ ، الرياض (٢٠١٠م / ١٤٣١هـ)

تحليل بعض الملامح التنظيمية والهيكلية لسوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض

عثمان سعد النشوان ، صبحي محمد إسماعيل ، وعبد الحكيم الخميس

قسم الاقتصاد الزراعي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في ١٤٢٩/١٢/٢٥هـ ؛ قبل للنشر في ٣٠ /٦ /١٤٣٠هـ)

كلمات مفتاحية: تحليل، ملامح تنظيمية وهيكلية، سوق الجملة للخضار والفاكهة، الرياض.

ملخص البحث: استهدف البحث دراسة وتحليل أهم الملامح التنظيمية والهيكلية لسوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض للوقوف على العلاقة بينها واقتراح بعض التوصيات لتحسين أداء هذا السوق. واعتمد البحث على كل من البيانات الثانوية والأولية المستمدة من ملاحظات ومقابلات ميدانية مع الدلالين والمتعاملين في السوق، و أيضا من خلال تطبيق استمارتي استبيان أولاهما جمعت من جميع شاحنات البطاطس والبصل الداخلة من بوابات السوق خلال شهر واحد في الفترة من١٤٢٦/١٠/١٦هـ - ١٤٢٦/١١/١٥هـ ، وثانيهما جمعت من جميع الدلالين والتجار المتعاملين في السلعتين المذكورتين. وتم استخدام أسلوب التحليل الوصفي من خلال المؤشرات الإحصائية البسيطة فضلا عن تقدير مؤشرات هيكل السوق وهي نسبة التركز و معامل جيني و مقياس هيرفندال هيرشمان .

وخلصت الدراسة إلى أن تنظيم السوق وتشغيله في وضعه الراهن يسمح بتركيز القوى السوقية ومن ثم الممارسات الاحتكارية في الوظائف والخدمات التسويقية، بما ينعكس في تدني أسعار المنتجين وسوء توزيع الموارد. وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة في تقرير الرسوم والإيجارات التي يعطى بموجبها حق استخدام مساحات ومرافق السوق وممارسة أنشطته، وفي القرارات الهامة لتشغيل السوق ومنح حقوق الامتياز، فضلا عن إعادة النظر في رسوم دخول السوق وذلك إما بإلغائها أو تخفيضها، وعدم السماح بالتأجير بالباطن وفقاً لبنود العقود الموقعة بين شركة الرياض للتعمير والدلالين، وتقنين البيع بالأجل في السوق من خلال وضع بعض الضوابط والضمانات ، وتحسين بيئة عرض المنتجات سريعة التلف بتظليل المساحات المكشوفة، وتهيئة المنطقة شرق السوق المملوكة لشركة الرياض للتعمير، ووضع الآليات المناسبة لنجاح عمليات الحراج وتحسين شروط المنافسة.

مقدمة

تعتبر أسواق الجملة للخضار والفاكهة مركز التفاعل لقوى العرض و الطلب، والمرجع الأساس لتحديد الأسعار واكتشافها. و لكي تحقق هذه الأسواق إنجازا سوقيا يخدم مصالح المجتمع يجب أن تسود المنافسة على مستوى كل من المكون السلعي و الخدمي للمنتجات المتداولة (إسماعيل والقنيبط، ١٩٩٥؛ الزوم، ٢٠٠٠)؛ لأن اختلال القوى السوقية للمتعاملين فيها، ينعكس سلباً على أي من أطراف نظام تسويقها، وعلى مصالح المجتمع بشكل عام. وتعتبر مدينة الرياض من أسرع المدن نموا ، لذا تبوأ سوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض مكانة هامة على مستوى المملكة. وفي إطار تطوير وإعادة تنظيم أسواق الجملة، انتقل هذا السوق من مكانه القديم بحي عتيقة إلى حي العزيزية وحيث تمتلك شركة الرياض للتعمير أرضه ومنشآته وتقوم بإدارته وتشغيله، بعدما كان يدار من خلال أمانة مدينة الرياض ممثلة في إدارة الأسواق. فقد حصلت الشركة على حق إدارته و تشغيله لمدة ٢٠ سنة مقابل مبلغ ٢ مليون ريال يدفع للبلدية سنويا. وبدأت الشركة بإدارة و تشغيل السوق المؤقت بالعزيزية عام ١٩٩٦م وحتى ٢٠٠٥/١/٢١م، حيث بدأ تشغيل السوق الدائم .

يقع سوق الجملة بالرياض للخضار والفاكهة في الركن الجنوبي الشرقي لمدينة الرياض عند تقاطع الطريق الدائري الجنوبي مع طريق الحائر، وهي ملتقى الطرق السريعة القادمة من جميع مناطق المملكة، وتتجاوز مساحته ٤٠٠ ألف م٢، ويتكون السوق من خمس مظلات مخصصة للورقيات والبطيخ والبرادات والبصل و البطاطس وتجزئة البطيخ و الشمام و القرع وتجزئة الفواكه و الخضار، فضلا عن أرض فضاء للحراج على الفواكه، وأكشاك مخصصة لبعض الشركات الزراعية و المزارع المحمية لبيع الخضار و الفاكهة، ومواقع مظللة لبيع التمور، ومساحة مخصصة للحراج على المنتجات المحلية، ومواقف المتسوقين، ومكاتب الإدارة، ومكاتب للمتعهدين، ومحطة الفرز والتعبئة والتغليف، والمختبر، ومطاعم، و بقالات، وبوفيهات، وشبكة من الطرق والممرات الداخلية المسفلتة، وشبكات للمياه والكهرباء والصرف الصحي، ودورات المياه، والمسجد. كما تتوفر بالسوق المرافق الضرورية الهامة مثل مكاتب الأمانة ومحطات الوقود ونحوها. وتحيط بالسوق محلات تجارية ذات علاقة بالأنشطة التسويقية والمزارعين، وتوجد أرض فضاء للحراج على البطيخ و الشمام و القرع خارج السوق.

وتعتبر دراسة الملامح التنظيمية والهيكلية للسوق غاية في الأهمية لفهم معوقات الإنجاز الفعال للسوق وتلمس سبل علاجها، فلقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة بهذا الجانب والمهمل نسبيا على مستوى أسواق المملكة، فقد نوه Farris (1997) لأهم أشكال الهيكل السوقي، وأوضح أن سلوك الاعتماد المتبادل Mutual Interdependence بين المؤسسات هي صفة مميزة لاحتكار القلة، وربط بين هيكل السوق وسلوكه وأدائه. ومما لا شك فيه أن النواحي القانونية والتشريعية لها تأثير مباشر على هيكل السوق وسلوكه، ولا يخفى ذلك عن المتخصصين منذ تاريخ طويل، إذ لفتت الأنظار إليه تقارير إحدى اللجان الأمريكية المتخصصة عام ١٩٦١م (NCR,1961). وبينت إحدى الدراسات (Viane and Gellynck,1995) أن هيكل السوق يتأثر بالعديد من العوامل ذات الصلة بالعرض والطلب،

وأن سلوك المنشآت داخل السوق يرتبط بإستراتيجياتها التنافسية، ويتأثر إلى حد كبير بالجوانب التنظيمية، وأن الأداء الجيد والذي يتوقف على هيكل السوق وسلوكه يحقق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، والربحية المعقولة، واستقرار الأسعار، ويضمن مستوى جيد من النمو. وتعتمد القوة السوقية -التي تمكن بعض المنشآت من كسب أرباح احتكارية والتي يمكن قياسها بنسب التركز - أساسا على درجة تركز البائعين ، وارتفاع معوقات الدخول للسوق، و بينت Loseby (1997) أن من أهم العوامل التي أثرت في الظروف السوقية لقطاع الخضار والفاكهة هي التغيرات في تركيبة الطلب النهائي وتنامي أهمية المشترين الكبار وخاصة سلاسل التجزئة الحديثة، وأشارت إلى أن سياسة دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، قد طبقت تشريعات لتطوير التنسيق الرأسي من خلال العقود و المزادات و غيرها وذلك لحماية الوضع السوقي للمنتجين. وبين Hammound (1990) أن الاحتكار يعوق الكفاءة فضلا عن الفقد التوزيعي المرتبط بأسعار المدخلات و المخرجات في ظل الاحتكار إذ لا يعمل المحتكر في ظروف تنافسية لتحقيق التكاليف الدنيا للعمليات، فضلا عن دفع تكاليف إضافية لزيادة قوته الاحتكارية، ونبه إلى إمكانية وجود عدم الكفاءة من هذا النوع في البلاد التي تعطي حقوق احتكار لأطراف معينة في السوق. ولقد أشارت بعض الدراسات في الدول المجاورة إلى مثل هذه المشكلات، ومنها على سبيل المثال دراسة Hassan (1995) والتي أشارت إلى أن منتجي الخضار والفاكهة في مصر يشتكون باستمرار من الوسطاء، و يروون أنهم يقتطعون نسبة عالية من أسعار بيع منتجاتهم، وبررت ذلك بوجود مشكلات هيكلية في السوق ذاته.

وفي محاولة Hazledine (1989) لاختبار ما إذا كانت الربحية ترجع للتمتع بقوة سوقية أم لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، خلصت دراسته إلى وجود قوة سوقية رافعة للأسعار و تؤدي إلى تحقيق الأرباح الاحتكارية في بعض الأسواق. و لقد استخدم Kamerschen, *et al.* (1999) مستوى الربحية كمعيار للإنجاز في دراسته للعلاقة بين هيكل السوق و إنجازه، كما بين Farris (1997) بعض المعايير التي يمكن استخدامها في قياس القوة السوقية مثل حصة أكبر أربع أو ثمان أو عشرين منشأة في السوق، و مقياس هيرفندال هيرشمان Herfindhal Hirschman، وهو عبارة عن مجموع مربعات حصص المنشآت في السوق، و كذلك معامل جيني Gini Coefficient ، لعدم المساواة، و أوضح أن لكل من هذه المعايير مزاياه وعيوبه، واستخدم Brestersand Musick (1995) في دراستهما حول تأثير الهيكل السوقي على الهامش التسويقي نسبة التركز لأكبر أربع منشآت لتعكس مستوى الهيكل السوقي. ولقد تناولت أحدث الدراسات التسويقية المسحية الموسعة (القحطاني وآخرون، ٢٠٠٧) واقع العديد من أسواق الجملة المركزية للخضار والفاكهة في جميع مناطق المملكة، ولم تتطرق إلى قياس ملامحها الهيكلية، ولذا ركزت هذه الدراسة على قياس تلك الملامح في أهم تلك الأسواق وأكبرها، متناولة أهم سلعتين يتم تداولها في هذا السوق.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل أهم الملامح التنظيمية والهيكلية لسوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض وعلى أساسها اقتراح بعض التوصيات التي يمكن من خلالها تحسين أداء هذا السوق.

أسلوب البحث

اعتمد البحث على بيانات ومعلومات ثانوية من إدارة سوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض،

وكذلك أمانة مدينة الرياض حول النواحي الإدارية والتنظيمية والرقابية للسوق، وعلى بيانات ومعلومات أولية مستمدة من ملاحظات ومقابلات ميدانية مع جميع الدلالين والمتعاملين في السوق، و بيانات أولية جمعت من خلال استمارتي استبيان أولاهما جمعت من جميع شاحنات البطاطس والبصل الداخلة من بوابات السوق خلال شهر واحد في الفترة من١٤٢٦/١٠/١٦هـ - ١٤٢٦/١١/١٥هـ وعددها ٣٢٠ شاحنة بطاطس، و٣٥٠ شاحنة بصل، وثانيهما جمعت من ١٧ تاجرا ودلالا (تاجر عمولة) للبطاطس وكذلك ١٧ تاجرا ودلالا للبصل يتعاملون في السوق، و تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي من خلال المؤشرات الإحصائية البسيطة فضلا عن تقدير مؤشرات هيكل السوق التالية:

١- نسبة التركزConcentration Ratio: وتم حسابها من خلال تقدير نسبة الحصة السوقية لأكبر أربعة وكذلك ثمانية تجار أودلالين في السوق من إجمالي حجم التعامل الكلي (Hazledine, 1989).

٢- معامل جيني للتركزGinni Coefficient :(Sawyer,1981)

$$G = \frac{Yt\ Xt+1 \quad - \sum Xt\ Yt_{+1} \sum}{10000}$$

حيث:

G : معامل جيني

Y : التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الشاحنات الواردة.

X : التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية للحصص السوقية.

t : المشاهدة بذاتها.

٣-مقياس هيرفندال هيرشمان (HH): وتم حسابه عن طريق المعادلة الآتية (kock,1980):

$$HHi = \sum_{L=1} S$$

حيث:

S : الكمية الواردة لكل دلال .

L : الدلال.

N : عدد الدلالين.

النتائج والمناقشة

الملامح التنظيمية للسوق

تتنوع أساليب وسياسات تشغيل أسواق الجملة للخضار والفاكهة وفقاً لعوامل واعتبارات عديدة من أبرزها الجهة المشغلة للسوق «قطاع خاص أو قطاع عام» و الظروف الاجتماعية، و الأنشطة التي تمارس بالسوق وتكاليف تشغيلها و التزامات جهة التشغيل و تكاليف الإنشاء و حجم البضائع الواردة للسوق وطبيعة المنتجات. وتقوم شركة الرياض للتعمير بإدارة وتشغيل السوق من خلال مجموعة من العقود مع الأطراف المستفيدة ومن أهمها عقود إيجار العقارات الثابتة مثل المكاتب والمستودعات، وكابينة الهاتف والبقالات والبوفيهات و الصراف الآلي وغيرها، فضلا عن مجموعة من الاتفاقيات مثل اتفاقيات اشتراك دلال واشتراك بساحة المستورد بالطائرة والمنتج اليمني و استئجار موقع بمواقع البرادات الثابتة و استئجار موقع بساحة البصل والبطاطس وكذلك بعض عقود الامتياز مثل بيع العبوات الفارغة و تجميع العبوات التالفة وتقديم خدمات تجميع وسائل التعبئة والتداول و الوسائل الإعلانية وخدمات التحميل والتنزيل و تقديم الخدمات الأمنية و تقديم خدمات الصيانة والنظافة.

التنظيم الزمني

يتم الحراج في السوق على فترتين أولاهما بعد صلاة الفجر وثانيتهما بعد الساعة العاشرة صباحا وعلى أن يكون الحراج على ٥٠ صندوق أو١٠٠ صندوق. و يتم الحراج خارج السوق (للبطيخ والشمام والقرع) بعد صلاة العصر على شكل أكوام كل كوم يحتوي على عشرة بطيخات.

رسوم السوق

تحصل إيرادات السوق بطرق مختلفة، حيث يحصل من التجار رسوم سنوية محددة دون دفع رسوم دخول يومية، ويندرج تحت هذه الطريقة ساحة البرادات وساحة البصل والبطاطس. ويحصل رسم اشتراك سنوي لممارسة النشاط فضلا عن دفع رسم دخول لكل سيارة إلى السوق وينطبق ذلك على ساحة المنتجات المحلية وكذلك ساحة المنتجات المستورد

الجدول رقم (١). أسعار التأجير والرسوم لكافة أنشطة سوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض.

النشاط	الوحدة المؤجرة	الرسم السنوي ريال	الرسم اليومي ريال/وحدة
البرادات	البراد الواحد من البرادات الموجودة في السوق وعددها ٩٦ برادة	٢٥٠٠٠	لا يوجد
البصل والبطاطس	الموقف الواحد في ساحة البصل والبطاطس والبالغ عددها ١٢٦داخل المظلة و٤٥ خارجها	٢٧٠٠٠	لا يوجد
المنتجات المحلية[1]	مقابل الاعتراف بالمستأجر والسماح له ببيع المنتجات المحلية في السوق	٣٥٠٠٠	٤٠/سيارة
المستورد بالطائرة	المبسط الواحد في ساحة المستورد بالطائرة والبالغ عددها ٤٠ مبسط	٦٠٠٠	٤٠/يوم
الورقيات	لا يوجد لها إيجار سنوي بل رسم دخول يومي	لايوجد	١٥/سيارة
التوليف والتموين	لا يوجد لها إيجار سنوي بل رسم دخول يومي	لايوجد	٥٠ للد ينا ٧٠ للوري ١٠٠ للبراد
المتسوقون	لا يوجد لها إيجار سنوي بل رسم دخول يومي	لايوجد	١٠/سيارة

(١)يندرج تحت المنتجات المحلية الموسمي المحلي وتكون رسوم الدخول اليومية له ١٠٠ريال للدينا، ١٦٠ريال للوري، و٢٠٠ ريال للبراد)

المصدر: سوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض . ٢٠٠٧م. سجلات السوق. الرياض.

بالطائرة، كما يحصل من الراغبين في الدخول للسوق وممارسة نشاطهم في بيع الورقيات والتوليف وكبار المتسوقين، رسوم يومية فقط دون دفع رسوم سنوية (الجدول رقم ١).

نظام دخول السوق والخروج منه

يتم دخول جميع البرادات وشاحنات البصل والبطاطس والخضار والفاكهة المحلية وشاحنات التوليف والتموين وشاحنات المحملة بالخضار والفاكهة المستوردة بالطائرة والمحملة بالورقيات على مدار الساعة، ودخول سيارات صغار المتسوقين قبل الأوقات المخصصة للبيع بساعة كاملة. ويسمح ببقاء البرادات في السوق لمدة لا تتجاوز ٤ ساعات لتنزيل حمولتها في مستودع التبريد، أما سيارات البصل والبطاطس فلا تلزم بوقت محدد للبقاء، أما سيارات الخضار والفاكهة المحلية وكذلك شاحنات المنتجات المستوردة بالطائرة فتلزم بالخروج بعد انتهاء أنشطتها. أما سيارات المتسوقين فلا يوجد أي إجراء عند الخروج، ويتم الاكتفاء بوجود مصدات شوكية تسمح بالخروج من السوق ولا تسمح بالدخول إليه. ويتم التسجيل على البوابات إلكترونيا.

الضوابط العامة لممارسة النشاط بالسوق

يسمح لكافة المواطنين أصحاب المؤسسات بالاشتراك والاستئجار من السوق ويوجد عدد من نقاط لتنظيم العمل بالسوق وهي: ١- لا يسمح بالبيع والشراء إلا في الأوقات المخصصة لعمل السوق. ٢- لا يسمح بفصل رأس الشاحنة بالسوق نهائياً لعوامل تنظيمية وتشغيلية باستثناء الجزء المخصص لبيع البصل والبطاطس المستورد ووفق الأنظمة. ٣- لا يسمح ببقاء الشاحنات الفارغة داخل السوق حيث يلزم إخراجها فور الانتهاء من بيع حمولتها . ٤- لا يسمح بالتنازل عن العقود أو جزء منها للغير إلا بموافقة الشركة ووفق التنظيمات المعدّة منها لذلك. ٥- على المستأجر أو المشترك إيقاف الشاحنة في الساحة المخصصة لبيع حمولتها، كما يجب الوقوف بالموقف المحدد. ٦- الالتزام بدخول الشاحنات في الأوقات المحددة ووفق الضوابط المقررة. ٧- لا يحق لشاحنات البرادات المستورد الانتظار بالساحة بعد الانتهاء من عمليات تنزيل البضائع والمقدرة بأربع ساعات كحد أقصى. ٨- يسمح بدخول السيارات المحملة بالمنتجات العائدة للمزارعين من الورقيات بعد الحصول على تصريح بيع الورقيات من مكتب الأمانة . ٩- إن أجرة عامل واحد للتحميل بدون عربة خمسة ريالات لكل رد، وتأجير عربة نقل صغيرة واحدة بدون عامل ريالين لكل رد، وتأجير عربة نقل صغيرة واحدة مع عامل واحد للتحميل سبعة ريالات لكل رد، وتأجير رافعة شوكية واحدة مع سائق ٢٠ ريالاً لكل ساعة أو جزء الساعة، وتنزيل وتنظيم البطيخ في الساحة المخصصة لذلك من السيارة ٢٠ ريالاً لكل عشرة أكوام. وتشمل الأجرة تحميل وإيصال البضاعة إلى سيارة المستفيد في المواقف المخصصة لهم وتفريغها، وللمقاول الحق في أخذ تأمين من المستفيد يضمن إعادة العربة إلى مكتب المقاول. يقوم بأعمال التحميل والتنزيل في سوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض شركة متخصصة في هذا المجال حيث تم منحها امتياز القيام بأعمال التحميل والتنزيل مقابل عقد سنوي يبلغ حوالي ١٢ مليون ريال.

نظافة وصيانة السوق

من مسئولية المتعهد نظافة كامل مرافق السوق والساحات الموجودة فيه، وفيما يخص الصيانة فتتم صيانة مرافق السوق بشكل دوري عند حدوث أي طارئ ومن قبل نفس الشركة التي تقوم بأعمال النظافة. يتم حالياً إنشاء مختبر مركزي لفحص العينات الزراعية في سوق الجملة بالرياض وكذلك للقيام بدور إرشادي عن استخدام المبيدات الزراعية.

أهم الملامح الهيكلية للسوق

حسبت نسبة التركز في تعاملات تجار الجملة بسوق الجملة للخضار والفاكهة في البصل والبطاطس المحلي باعتبار الكمية الواردة لكل تاجر أو دلال وكذلك نسبة التركز في توزيع مساحة المباسط المتاحة في السوق بين التجار، وعليه قدرت نسبة الكمية الواردة من البصل والبطاطس معاً لأكبر أربع دلالين ٤٤,٢ ٪، و بلغت النسبة ٧١٪ لأكبر ثمان دلالين، بما يؤكد وجود تركز سوقي في تجارة البصل والبطاطس. وبنظرة أكثر تحديدا بلغت حصة أكبر أربع دلالين للبطاطس ٦٨٪ و ٩٤,٣٪ لأكبر ثمان دلالين. ، وفي البصل بلغت حصة أكبر أربع دلالين ٥١٪ في حين بلغت النسبة حوالي ٨٢٪ وذلك لأكبر ثمان دلالين. ويستدل من ذلك أن درجة التركز السوقي تزيد مع التوجه نحو التخصص في تسويق منتجات بعينها مثل البطاطس أو البصل قيد الدراسة (الجدول رقم ٢).

وللوقوف على ما إذا كان التركز في تجارة البصل والبطاطس يرتبط بالنواحي الإدارية والتنظيمية للسوق، وخاصة تلك المتعلقة بشروط وأنظمة التعاقد مع التجار على المباسط والمساحات داخل السوق ، تم حساب مدى تركز مساحات المباسط التي أتاحتها إدارة السوق لكل تاجر أو دلال، وبلغت نسبة التركز لأكبر أربع دلالين للبصل والبطاطس معاً ٥٣,٣٤٪ في حين

الجدول رقم (٢). الحصة السوقية (خلال شهر) لأكبر الدلالين المتعاملين في تسويق البصل والبطاطس في سوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض

التركز	البيان	حجم التعامل		مساحة المباسط	
		الكمية (طن)	الحصة السوقية	المساحة(م٢)	الحصة السوقية
البصل والبطاطس	أكبر أربع دلالين	٧٤١	٤٤	١٦٩٢	٥٣,٨٤
	أكبر ثمان دلالين	١١٩٠	٧١	٢٨٤٤	٨٠
البطاطس	أكبر أربع دلالين	٥٦٨	٦٨	١٩٤٤	٦١,٥٥
	أكبر ثمان دلالين	٧٨٢	٩٤	٢٩٨٨	٩١,٢٣
البصل	أكبر أربع دلالين	٤٤٣,٥	٥٢	٧٥٦	٦٨,٩٧
	أكبر ثمان دلالين	٧١٢	٨٢	١٧٦٤	٨٧,٩٤

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات أولية من سوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض خلال الفترة ١٤٢٦/١٠/١٦هـ- ١٤٢٦/١١/١٥هـ.

بلغت النسبة حوالي ٨٠٪ وذلك لأكبر ثمان دلالين مما يعني وجود تركز في توزيع المساحات بين التجار حيث يستأثر ثمانية دلالين بأكثر من ٨٠٪ من مساحة المباسط الإجمالية. وبلغت نسبة تركز مساحات المباسط لأكبر أربع دلالين للبطاطس ٦١,٥٥٪ في حين بلغت النسبة ٩١,٢٣٪ لأكبر ثمان دلالين. وبلغت نسبة التركز لأكبر أربع دلالين للبصل ٦٨,٩٧٪ في حين بلغت ٨٧,٩٤٪ (الجدول رقم ٢).

وتؤيد نتائج تقديرات معامل جيني للتركز (الجدول رقم ٣) ارتفاع درجة التركز في إتجاه التخصص السلعي للدلالين، إذ قدر هذا المعامل لتركز الكميات الموردة للدلالين الممارسين لبيع البصل والبطاطس في السوق بنحو ٠,٣٩٢ إلا أن هذا المعامل ارتفع إلى ٠,٧٦٦ باعتبار الكميات الموردة للدلالين الممارسين لبيع البطاطس فقط وبقي تقريبا عند مستواه التجميعي عند تقديره

للبصل فقط (٠,٣٩٣) مما يعني انخفاض درجة التركز في تجارة هذه السلعة مقارنة بالبطاطس، وباعتبار مساحة المباسط المتاحة للدلالين للبصل والبطاطس بلغ معامل جيني ٠,٤٨٩ وقدر للبطاطس فقط بنحو ٠,٧٦٦ وللبصل فقط بنحو ٠,٣٩٣ وعلى إعتبار مساحة المباسط قدر للبطاطس بنحو ٠,٥٠ وقدر للبصل بنحو ٠,٢٩ (الجدول رقم ٣).

وقدر مؤشر هرفندال هيرشمان (الجدول رقم٣) باعتبار الكميات الواردة لكل دلال من البصل والبطاطس معاً ما ٢٤ ومن البطاطس فقط ٣٧,٤ وللبصل فقط ٢٦ للبصل. وأيضا قدر مؤشر هرفندال هيرشمان باعتبار مساحة المباسط، لكل للبطاطس والبصل معاً و البطاطس فقط والبصل فقط بنحو ٢٧,٥، ٣٠,٨، ٢١,٧ على الترتيب وهذا من جانبه يعضد نفس النتائج التي أظهرتها مؤشرات التركز سالفة الذكر.

الهيكل الجغرافي لإمداد السوق بالبطاطس والبصل

تبين أن منطقة القصيم استحوذت على النسبة الأكبر من عدد الشاحنات التي تمد السوق بالبطاطس (٧٨٪) ، تليها منطقة حائل (١٧٪) ، ويلي ذلك وبنسب متقاربة المدينة المنورة، وتبوك، والرياض، التي أمدت السوق مجتمعة بنحو ٥٪ من حمولات البطاطس التي وردت في فترة الدراسة. وبتمحيص نوعية وسيلة النقل الواردة لوحظ أن شاحنات الدينا شكلت النسبة الأكبر من وسائل النقل القادمة من منطقة القصيم (٩٨٪) في حين لم تتجاوز نسبة شاحنات اللوري ٢٪، وبلغ متوسط الحمولة الواردة من القصيم بشكل عام ٤ طن. وبالنسبة لمنطقة حائل بلغ عدد الشاحنات الموردة

الجدول رقم (٣). معامل جني للبطاطس والبصل في سوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض.

البند	معامل جيني		مؤشر هرفندال هيرشمان	
	الكمية الواردة	مساحة المباسط	الكمية الواردة	مساحة المباسط
البصل والبطاطس	٠,٣٩٢	٠,٤٨٩	٢٤	٢٧,٥
البطاطس	٠,٧٦٦	٠,٥٠	٣٧,٤	٣٠,٨
البصل	٠,٣٩٣	٠,٢٩	٢٦	٢١,٧

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات أولية من سوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض خلال الفترة ١٤٢٦/١٠/١٦هـ- ١٤٢٦/١١/١٥هـ

بطاطس للسوق حوالي ٢٤ شاحنة، وتوزعت بنسبة ٥٠٪ للشاحنات من نوع لوري و٤٢٪ للشاحنات من نوع دينا و٨٪ للشاحنات من نوع براد. وفي حالة توريد البطاطس إلى السوق من منطقة الرياض بلغ متوسط الحمولة ٤ طن حيث كانت هناك شاحنة واحدة من نوع دينا قدمت إلى السوق محملة بالبطاطس خلال فترة الدراسة الميدانية. وفي حالة ورود البطاطس إلى السوق من منطقة الجوف وحائل، فقد تراوح متوسط الحمولة بين ٢٦ و٢٧ طن إذ كانت أهم وسائل النقل القادمة منها شاحنات من نوع سطحة فقط.

وبالنسبة للبصل يتضح أن المنطقة الجوف استحوذت على النسبة الأكبر لعدد السيارات التي تقوم بإمداد السوق بالبصل حيث إن نسبة عدد السيارات الواردة من منطقة الجوف شكلت ٣٩٪ من إجمالي عدد سيارات البصل التي تقوم بإمداد السوق وتليها منطقة مكة المكرمة بنسبة ٢٤٪ من إجمالي عدد السيارات التي تقوم بإمداد السوق بالبصل ويلي ذلك منطقة القصيم وبنسبة ١٥٪ في حين ساهمت مناطق المدينة المنورة وحائل والرياض بنسبة ١٢٪، ٦٪، ٣٪ على الترتيب لإجمالي عدد السيارات التي أمدت السوق من البصل. وفيما يخص إجمالي الكميات الواردة من المناطق إلى السوق نجد أن كل من الجوف، مكة المكرمة، المدينة المنورة، القصيم، حائل الرياض أمدت السوق بنسبة ٤٣٪، ٣١٪، ١٥,٩٪، ١٪، ١٪ من إجمالي كميات البصل الموردة إلى السوق قيد الدراسة.

وبصفة عامة يتضح أن نقل البطاطس قد تم بصفة أساسية باستخدام شاحنات الدينا بنسبة ٨٦٪، تلاها شاحنات اللوري بنسبة ١٤٪ وأخيراً شاحنات السطحة بنسبة ٦٪، وقدر متوسط حمولتها بنحو ٤ و١٥ و٢٢ طنا على التوالي، وبلغ متوسط المسافة المقطوعة ٤٠٧ و٦١١ و١٣٠٠ كم على الترتيب، وبلغ متوسط تكلفة نقل الحمولة حوالي ٣٦٣ و٥٥٠ و١٠٨٣ ريال لكل من الدينا واللوري والسطحة مما يعني أن تكلفة النقل للطن الواحد بلغت ٩٠ ريال و ٣٧ ريال و ٤٩ ريال و يتضح من ذلك وجود علاقة طردية بين المسافة ووزن الحمولة ومن ثم نوع الشاحنة وعلاقة عكسية بين المسافة ومتوسط تكلفة نقل الطن الواحد لمسافة كيلومتر واحد. واتضح أيضا أن نقل البصل قد تم باستخدام الشاحنات من نوع سطحة بنسبة ٥٠٪ من إجمالي عدد شاحنات البصل المرسلة إلى السوق، فضلا عن شاحنات الدينا بنسبة ٢٤٪ وشاحنات اللوري بنسبة ١٥٪ وأخيراً شاحنات البراد بنسبة ١٢٪. وبلغ متوسط المسافة المقطوعة لكل من الدينا واللوري والبراد والسطحة حوالي ٤٩٤و١١٦٠و١١٦٣و١٤٠٠ كيلومترا على الترتيب. وبلغ متوسط الحمولة لكل منه ١٠، ٢٩,٢٧ ٣٢ طنا على الترتيب وبلغ متوسط تكلفة نقل الحمولة ٤٥٠، ١٠٧٠، ١١٣٨، ١٢٤٣ على الترتيب، وبذلك بلغت تكلفة نقل الطن الواحد ٤٥ ريال و ٤٠ ريال و ٣٩ ريال و ٣٨,٨ريال، وهنا أيضا تبدو العلاقة العكسية بين المسافة المقطوعة ومعدل تعرفة النقل للطن الواحد ولمسافة كيلومتر واحد (الجدول رقم ٤)

مشكلات سوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض

لقد تضمنت استمارات الاستبيان الخاصة بالتجار أسئلة حول أهم مشكلات السوق ولقد أمكن استخلاص أهم المشكلات والتي تتمثل في:

١- انخفاض الأسعار التي يتقاضاها المنتجون: وقد أرجع حوالي ٤٢٪ من التجار قيد الدراسة انخفاض

أسعار المنتجين لزيادة الإنتاج المحلي وضعف الصادرات. كما أن حوالي ٢٤٪ ذكروا أن سبب ذلك هي إجبار المتسوق على دفع رسوم دخول مما يعني زيادة التكليف التسويقية والتي عادة ما تحمل على المنتجين لانخفاض مرونة عرض منتجاتهم . كما ذكر ٢٢٪ من التجار أن منع الأجانب من الشراء في السوق هي من أسباب عزوف المتسوقين الأجانب والذين يشكلون قوة شرائية كبيرة. وبالتالي يؤثر ذلك على الطلب ومن ثم انخفاض الأسعار. وأخيراً علل ١٢٪ من شملهم الاستبيان انخفاض الأسعار بكثرة البضائع المستوردة دون نظام محكم للحد منها.

٢- مشكلات الحراج: لقد أجمع التجار قيد الدراسة على أن تطبيق نظام السعودة في البيع والشراء من جهة، وصعوبة وجود البائع السعودي الذي يمكنه

الجدول رقم (٤). إجمالي الكميات الموردة من البطاطس والبصل إلى سوق الجملة للخضار والفاكهة الرياض وفقا منطقة الإمداد ووسيلة النقل المستخدمة.

المنطقة	المسافة كم	عدد الشاحنات	%	متومتوسط الحمولة طن	إجماليالكمية(طن)	%
البطاطس:						
القصيم	٣٦٧	١١١	٧٨	٤	٤٤٤	٥٨
الجوف	١٤٠٠	٢	٠١	٢٦	٥٢	٦,٨
تبوك	١٢٥٠	٢	٠١	٢٧	٥٤	٧
حائل	٦٥٠	٢٤	١٧	٨,٦	٢٠٦,٤	٢٧
الرياض	٦٥٠	١	٠١	٤	٤	٠,٥
المدينة المنورة	١١٥٠	٢	٠٢	٤	٨	١,٠
الإجمالي	-	١٤٢	١٠٠	٥,٤	٧٦٨,٤	١٠٠
البصل:						
القصيم	٤٠٠	٥	١٥	١٥	٧٥	٠٩
الجوف	١٤٠٨	١٣	٣٩	٢٦,٣	٣٤١,٩	٤٣
مكة المكرمة	١٠٠٠	٨	٢٤	٣٢	٢٥٦	٣٢
حائل	٦٥٠	٢	٠٦	١٣,٢	٢٦,٤	٣
الرياض	٦٥٠	١	٠٣	٧,٥	٧,٥	٠١
المدينة المنورة	١١٥٠	٤	١٢	٢٣,٩	٩٥,٦	١٢
الإجمالي	-	٣٣	١٠٠	٢٤,٣	٨٠٢,٤	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات أولية من سوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض خلال الفترة ١٤٢٦/١٠/١٦هـ- ١٤٢٦/١١/١٥هـ

العمل في السوق وتحمل طبيعته من جهة أخرى، ونوه ٢٣٪ من المبحوثين بأهمية تقنين الدفع بالأجل بشكل يحفظ حقوق الدلال عند عدم التزام المشتري بالسداد، وذكر حوالي ١٢٪ أن المتسوقين اعتادوا الشراء بكميات قليلة وليست كبيرة، في حين أن ١٢٪ ذكروا أهمية توفير مباسط لبيع التجزئة قريبة من السوق كما كان سابقاً في سوق عتيقة.

٣- المشكلات الإدارية والتنظيمية: توزعت المشكلات الإدارية والتنظيمية في تشغيل السوق بنسبة ٤٢٪ في وجود الكثير من السرقات في السوق وعدم كفاية رجال الأمن والحراسة داخل السوق، وذكر ٣٤٪ مساواة المواقف الخارجية بالمظللة رغم تميز المواقف المظللة بتركز المتسوقين بها بالإضافة لوجود المظلة، كما أن ١٦٪ من شملهم الاستبيان ذكروا عدم الاهتمام بالشاحنات في بوابة الدخول والخروج مما ينتج عنه خروج الشاحنة فعليا من السوق مع بقائها في النظام الأمر الذي يعني حرمان المستأجر من عدد المواقف الفعلية التي قام باستئجارها، كما نوه ٨٪ إلى قلة المواقف وارتفاع قيمة الإيجار.

التوصيات

استنادا على نتائج هذه الدراسة يمكن عرض التوصيات التالية لتحسين أداء السوق:

١-السماح للمتسوق الأجنبي بالشراء إذا قترح ٣٣٪ من التجار بالسوق بذلك ، كما أقترح ١٩٪ من التجار عدم إجبار المتسوقين على دفع رسوم عند دخول السوق، في حين أبدى ١٣٪ من التجار ضرورة تقنين البيع بالأجل أو منعة لتحسين نظام التعامل والأداء في السوق، واقترح ١١٪ امن التجار أهمية تخصيص مساحات أوسع للمواقف وتخفيض الإيجارت والتي يرون أنها مرتفعة.

٢-توفير مساحة لأي توسعه مستقبلية في سوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض تعتبر مطلباً ضرورياً في ظل زيادة الكميات التي ترد إلى السوق سنوياً، ويمكن ذلك من خلال استغلال الأرض الواقعة شرق السوق والمملوكة لشركة الرياض للتعمير.

٣- إعادة النظر في سبل الدخول والخروج من السوق واتساع الشوارع المحيطة بالسوق لتقليل الحوادث وتسهيل حركة المرور لدخول السوق والخروج منه.

٤- ضرورة مشاركة الجهات الحكومية ذات في القرارات الخاصة بتنظيم وتشغيل السوق ومن أهم تلك القرارات:

أ) وضع كافة الرسوم التي تفرضها الشركة سواء كانت رسوم إيجار أو رسوم دخول الشاحنات وسيارات المتسوقين.

ب) السياسات التي من شأنها تنظيم القرارت الخاصة بالبيع و الحراج.

جـ) بنود العقد المبرمة بين الشركة ووزارة الشئون البلدية والقروية.

د) الضوابط الكفيلة بحفظ حقوق المزارعين.

هـ) تحديد الرسوم، حيث إن شركة الرياض للتعمير شركة مساهمة فهي كغيرها من الشركات تبحث عن الربحية و تعظيم تلك الأرباح، وحيث أن من الملاحظ أن رسوم وإيجارات الساحات في السوق- وهي مصدر هام لإيرادات السوق- يتم تحديدها من طرف واحد وهو الشركة مما يعني أنها ستبحث من خلال ذلك وفق مصلحتها، وستقوم بفرض تلك الرسوم على المشتركين في السوق ولن تجد مقاومة في ذلك نظرً لعدم وجود البديل في مدينة الرياض سواء بالنسبة للمزارع أو للهيئات التسويقية في السوق.

٥- توسيع مهام الشركة القائمة على إدارة وتشغيل السوق، بحيث لا يقتصر دورها على تأجير وتشغيل السوق فقط، بل من الضروري أن يتعدى ذلك لبحث مشاكل التسويق الزراعي ومعالجتها بالتنسيق مع جهات الاختصاص والمساهمة في ذلك بشكل كبير ولعل من أهم تلك الأمور تطبيق الحراج لبعض المنتجات وتشديد الرقابة في ذلك حفاظاً على حق المزارع من أي تلاعب من الممكن أن يقوم به الدلال أوموظفوه، بالإضافة لعدم ترك التأجير بالباطن معلقاً حيث أن من المهم البت في ذلك علماً أن عقود وأنظمة الشركة تنص على منع التأجير بالباطن إلا أنها تسمح بذلك في البرادات والبصل والبطاطس بشكل غير معلن.

٦- ضرورة تظليل كافة الساحات التي تمارس البيع أو التوليف خارج المظلات خصوصاً وأن تأثير ذلك يتضح جلياً في الصيف حيث أن بعض البضائع يتعفن بسبب شدة الحر بالإضافة لتذمر البائعين والعمالة الممارسين لتلك الأنشطة ومن تلك الأنشطة (البطيخ، الشمام، التوليف، البصل، البطاطس)

المراجع

أولاً: المراجع العربية

إسماعيل صبحي محمد ومحمد الحمد القنيبط *التسويق الزراعي*. دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥.

الزوم، عبدالعزيز بن عبدالله (ترجمة للعربية). *الصناعة الأمريكية: الهيكل، السلوك، الإنجاز*. تأليف ريتشارد كيفنز، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٠.

القحطاني، سفر ومحمد القنيبط وصبحي إسماعيل وحسين حبيشة، «التسويق الزراعي في المملكة العربية السعودية: الواقع والصعوبات والحلول»، مشروع بحثي ممول من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (ع س – ٤ – ٥). ٢٠٠٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Bresters, **G.W.and D.C.Musick**.1995.The effect of Market Concentration on lamo Marketing Margins**.** *J. Agric.apple Econ*,27(1) ,(1995):127-83.

Farr,is, P. l..1997. Market Structure and Iinstitution. Argo-food Marketing International. Purdue,Indiana,USA.

Hassan, **M. M.** "The structure of cooperative marketing in European and African Agriculture:A Comparative Study". Egypt *J. Agric.Econ.* 14(1), (1995):818-834.

Hammound, **J**. Marketing costs and efficiency for Agricultural Products: Some Conceptual Issues in Analysis and Measurement. *Dept. of Agric. Applied Econ.* University of Minnesota, Staff Paper,(1990) 90-124.

Hazledine, . Market power or relative efficiency? An Examination of Profitability Performance in the Canadian Food and Beverage Sector. Agribusiness. 5(1), (1989):25-42.

Kamerschen,**G, L. Go. David R. and Charles D.D.** Market Structure and Price-Cost Margins in Philippine Manufacturing Industries. *Apple. Econ.*31, (1999):827-64.

Kock, j. *Industrial organization prices, 2rd Ed.* printice Hall inc, New Jersy. U.S.A. 1980.

Loseby, M. Vertical Coordination in the Fruit and Vegetable Sector: Implications for Existing Market Institution for Economic Cooperation and Development. Directorate for food and Fisheries, OECD, 1997..

NCR, "Subcommittee of North Central Regional Research Committee". Market Structure Research in Agricultural Economics. *J. Farm Econ.* (3)3, (1961):512-53.

Sawyer, **Mc**. *The Econometric Methods. 3rd* . New York: McGraw Hill Book Company. 1981.

Viane. J and. Gellynck X. Structure, Conduct, and Performance of European Food Sector: European Rev. *Agric. Econ.* 22, (1995):282-295.

The Analysis of Some Organizational and Structural Characters of Vegetables and Fruits Wholesale Market in Riyadh

O. S. Al nashwan S. M. Ismaiel and A. R. Al khamees

Dept. of Agric. Economics, College of Food and Agricultural Sciences, King Saud University
(Received 25/12/1429H ; accepted for publication 30/6 /1430H)

Keywords: Analysis, Organizational and Structural Characters, Vegetables and Fruits Wholesale Market, Riyadh
Abstract: The objective of this research is to study and analyze some organizational and Structural Characters of vegetables and fruits wholesale market in Riyadh and to clarify the relation between them, in order to propose recommendations for improving market performance. The Study relied on both secondary and primary data. .Descriptive economic analysis and concentrations measures were utilized to accomplish the research objectives

The findings of the study suggest some relation between market organization and it>s structural characters. The organizational framework of the market allowed some concentration of market power. This has led to monopolistic practices which were finally reflected in low producers price. Accordingly, the study recommend an accurate coordination through concerned governmental provisions to determine fair fees and rents for practicing marketing activities and for utilizing market facilities. Marketing rules and conditions should be put through marketing committee in which representatives for the ministry of Agriculture, ministry of health, ministry of commerce, farmers, middleman and consumers are members. A better marketing rules and condition for marketing practices should be put. The environmental condition of displaying vegetables and fruits in the market should be improved. Competitive conditions should exist for auction practices.